

تكاليف «الشؤون» وضع تصور للاستثمار بمقار «النفع العام»

- بالتنسيق مع « المالية » والبلدية على أن يُرفع للمجلس خلال شهرين
- توفير رافد مالي للجمعيات يساعدها على تحقيق أهدافها المجتمعية

جورج عاطف

حرصاً من الوزارة على تلافي
مخالفات «التفيع العام»
وتعديل أوضاعها غير
القانونية جاءت فكرة السماح
بالاستثمار داخل مقارها، في
ظل تنامي أعدادها التي بلغت
150 جمعية أهلية، وما يزيد
على 70 خيرية مشهرة.

« علمت «الجريدة» أن وزير الشؤون الاجتماعية، وشؤون الأسرة والتفولة الشيخ فراس الصالك، تسلم أخيراً مخططة رسمية من مجلس الوزراء بتكليفه، بالتنسيق مع وزارة المالية وبلدية الكويت، لتقديم تصور يسمح لجمعيات النفع العام الأهلية والخيرية المشهرة باستغلال بعض المساحات الشاغرة داخل مقارها للاستثمار، على أن تتم موافاة المجلس بهذا التصور خلال شهرين.

ووفقاً لمصادر «الشؤون» فإن الوزارة بصدد تشكيل فريق عمل يضم، إلى جانب إدارتي الجمعيات الأهلية والخيرية، المبرات، ممثلين عن وزارة المالية - إدارة أملاك الدولة، وبلدية الكويت، لبحث الأمر من كل الجوانب، لاسيما القانونية منها، وعمل دراسة شاملة حول إمكانية السماح لجمعيات الاستثمار، بما يوفر لها رافداً مالياً

يساعدها على تحقيق أهدافها المجتمعية التي أشهّرت لأجلها، ثم رفعه إلى وزير الشؤون للعرض على مجلس الوزراء للمناقشة واتخاذ قراراً حياله.

فكرة السماح بالاستثمار

وقالت المصادر، إنه «عقب انتهاء فريق العمل الميداني المشكّل بالقرار الإداري رقم (2683) لسنة 2023، بشأن التفتيش على استغلال المساحات المستثمرة داخل مزارع مجتمعات النفع العام الأملية والخيرية، من المهام الموكلة إليه، وحصار المساحات كافة الداخلة ضمن نطاق مزارع المجتمعات والمستقلة في تنفيذ أي أنشطة استثمارية، التأكيد من حصولها على التراخيص اللازمة المتعلقة باستغلال تلك المساحات، أرات الوزارة درس فكرة السماح للمجتمعات بالاستثمار من منطلق

مساعدتها على تحقيق أهدافها».

ولفتت إلى أن تحرك
«الشؤون» جاء في أعقاب
المخاطبة التي تلقاها من
«المالية»، بشأن مخالفات
بعض الجمعيات في
البالا لضوابط أنشطتها
الأساسية، عبر إقامة أنشطة
تتفاى أجزاؤها إشهارها،
ودون وجود عقود مسبقة
مبرمة مع «أماك الدولية»
وأضافت أن «المالية»
قالت، في مخاطبتها،
إن «إدارة أملاك الدولة
تحققت من قيام العديد
من جمعيات النفع العام
المشهورة وفقاً لأحكام
القانون (1962/24) بشأن
الأنندية وجمعيات النفع
العام، بممارسة أنشطة
مقامة على أملاك الدولة
العقارية الخاصة دون
وجود أي علاقة تعاقدية
بين تلك الجمعيات
والوزارة، مما يشكل تعدياً
صارخاً على أملاك الدولة»
مهيبة إلى «الشؤون» ضرورة
اتخاذ إجراءاتها القانونية



في هذا الصدد، حفاظاً على الأموال العامة. وتابع المصاحري، أنه «حرصاً من الوزارة على تلاقي مخالفات الجمعيات وتعديل أوضاعها غير

القانونية جاءت فكرة السماح بالاستثمار داخل مقارها، في موازاة لتنامي أعدادها التي بلغت نحو 150 جمعية أهلية، إضافة إلى ما يزيد على 70 خربة مشهورة.